

نحن الحسين الاول ملك العملة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٨
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون
الموقت الاتي وبأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ الموقست
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الاممة

١٨

قانون موقت رقم () لسنة ١٩٧٨
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقري
والابدية

- المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقري
والابدية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦، المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢- تعدل الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون الاصلي بشطب النسبة
(٣٠٪) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بالنسبة (٢٥٪).
- المادة ٣- تعدل الفقرة (١) من المادة (٣١) من القانون الاصلي بشطب النسبة
(٣٠٪) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالنسبة (٢٥٪).
- المادة ٤- تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية
الى اولها :-
" مع مراعاة احكام المادة السابعة والثلاثين من هذا القانون " .
- المادة ٥- تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (١)
واضافة الفقرة التالية اليها برقم (٢) :-
٢- على الرغم مما ورد في اي تشريع اخر يترتب على جميع الدوائر
والمؤسسات العامة والخاصة والشركات المكلفة بتزويد الابنية
بالمياه والكهرباء والهاتف والمجارى العامة عدم ايصال تلك
الخدمات لاي بناء أو تزويده بها وعلى الجهات المعنية
باصدار رخص الميمن والحرف وعدم اصدار الرخص المذكورة
لمزاوتها فيه قبل حصول المالك على اذن من لجنة التنظيم
المختصة باستعمال ذلك البناء للغاية التي رخص انشاؤه من
اجلها .

المادة ٦- تلغى المادة (٢٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالنص التالي :-
المادة ٢٧ :-

١- يجوز لجنه المحليه بتسليم ... من الارض غير منتظمه الشكل او شديده
الاحداد او تأثرت او تضررت من جراء مخطط اعمار او تنظيم ان تخفض اى
قيود في احكام وشروط التنظيم لقاء رسوم اضافية تحدد بنظام على ان لا
يتجاوز التخفيض :

- أ- ٥% من النسبة المئوية من مساحة قطعة الارض .
- ب- ٥% من الارتفاع المسموح به .
- ج- ١٥% من الحجم .
- د- ١٠% من مقدار الارتدادات الخلفية .
- هـ- ما مجموعه ١٠% من مقدار الارتدادات في الجانبين .

٢- في غير الحالات ولنخبر الاسباب الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة

- أ- يصدر مجلس الوزراء بتتسيب من الجهات المختصة نظاما تحدد بموجبه :-
الحالات التي يجوز فيها للجنة المحلية للتنظيم ترخيص البلدية التي
اقدمت قبل صدور هذا القانون بشكل يخالف احكام وشروط التنظيم
المقررة والتخفيض اللازم لذلك في الاحكام والشروط المذكورة .
- ب- تحديد مقدار الرسوم الاضافية الواجب استيفاؤها من صاحب البناء
الذى تطبق عليه احكام البصر (أ) من هذه الفقرة .

١٩٧٦/٣/١٥

رئيس الوزراء وزير
الخارجية والدفاع

وزير التربية والتعليم وزير
دولة للشؤون رئاسة الوزراء

وزير السياحة والاشارة وزير
الاعمال

وزير
الزراعة العدل

وزير الانشاء والتعمير وزير
دولة للشؤون الخارجية

وزير الاوقاف والشؤون
والمؤسسات الاسلامية

وزير الداخلية وزير
المالية بالوكالة

وزير العوامات وزير
الصحة بالوكالة

وزير الشؤون
البلدية والقرية

وزير الثقافة والشباب

وزير
الصناعة والتجارة

وزير
الاشغال العمومية

وزير النقل وزير
التموين بالوكالة